

القوائم المالية المجمعة

المتنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢



عالم جديد احنا أوله

16710

ebank.com.eg

تقرير فحص محدود للقواعد المالية المجمعة الدورية
للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٢

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقواعد المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا القواعد المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتتفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ولمخضها للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القواعد المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القواعد المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القواعد المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعروفة مراقباً حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القواعد المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القواعد المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدائه المالي المجمع وتتفقاته النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القواعد المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القواعد المالية المجمعة الدورية .

فقرة توجيهية انتبه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعه فإنه في ظل تغير السنة المالية للبنك لتبداً مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتواافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المجمعة والإيضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المجمعة وقائمة التدفقات النقية المجمعة لفترة ثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مقارنة الفترة المالية (تسعة أشهر) من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ مارس ٢٠٢١ وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقواعد المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق وحتى تصبح الأرباح والخسائر عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (ثلاثة أشهر) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثلاثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١ (ثلاثة أشهر) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ ج و ٣٨ د بمعايير المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القواعد المالية".

القاهرة في ١٢ مايو ٢٠٢٢

مراقباً للحسابات

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
Mazars
محاسبيون كُلّ تطبيقات مُستشارون
١٥٣ شارع محمد فريدون قازان، بنك مصر، القاهرة

٢٠٢١ الـ٦٠٠ الف جنيه مصرى	٢٠٢٢ ٣١ الف جنيه مصرى	إيضاح رقم	<u>الأصول</u>
٧,١٠٣,٧٥٤	٧,٥٤٩,٠٦٨	(١٢)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٧٧٧,٩٨٠	(١٣)	أرصدة لدى البنوك
٧,٦١٢,٩١٧	٨,٢٤٧,٨٥٥	(١٤)	آذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٣٨,٩٠٢	٦٣,١٨١	(١٥)	أصول مالية بالقيمة العائلة من خلال الأرباح والخسائر
٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٣٩,٦٥٩,٢٥٩	(١٦)	قروض وتسهيلات للعملاء
٧٢,١٢٧	٣٥٧,٩٧٧	(١٧)	قروض وتسهيلات للبنوك
			<u>استثمارات مالية:</u>
١١,٣٨٥,١٧٠	١,٥٨٤,١٨٦	(١٧)	- بالقيمة العائلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٩١٠,٥٧٤	١٠,٩٥٧,٦٤٤	(١٧)	- بالكلفة المستهلكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٨)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٤٩,٦٤٦	٤٨,٨٩٢	(١٩)	أصول غير ملموسة
٥,٩٤٨,٣٥٢	٥,٨٨٥,١٩٩	(٢٠)	أصول أخرى
٩٨٢,١٦٥	٩٦٧,٩٠٤	(٢١)	أصول ثابتة
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧	(٢٢)	المخزون
١٠٣	١٠٣	(٢٣)	أصول ضريبية موجلة
٧٧,٢٤٠,٩٨٧	٨٠,٣٥٨,٥١٠		اجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
٢,٥٤٣,٦٩٧	٣,٠٢١,٥٢٠	(٢٤)	أرصدة مستحقة للبنوك
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٦٦,٧٧٠,٩٠٨	(٢٥)	ودائع العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٦)	أدوات الدين مصدرة
١,٥٧٧,٥١٨	١,٦٧٩,٥٠٥	(٢٧)	قروض أخرى
١,٦٤١,٤٥٤	١,٦٤٩,٠٦٨	(٢٨)	التزامات أخرى
١٩٤,٦٣٢	٢١١,٦٠	(٢٩)	مخصصات أخرى
٦,٦٩٦	٨,١٣٥	(٣٠)	التزامات ضريبية موجلة
٤٤,٨٣١	٤٦,٢١٠	(٣٠)	التزامات مزايا التقاعد
٧٠,٣٦٠,٩٧٦	٧٣,٤٣٦,٤٠٦		اجمالي الالتزامات
			<u>حقوق الملكية</u>
٣,٢٧٣,١٠٠	٣,٢٧٣,٦٠٠	(٣١)	رأس المال المصدر والمدفوع
-	٣٢٧,٣٦٠	(٣١)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال
٩٧٣,١٤٨	١,١٢٥,٥٤٩	(٣١)	احتياطيات
٢,٤٥٤,١٧٣	٢,٠٣٥,٢٠٧		أرباح محتجزة
١٧٩,٠٩	١٦٠,٣٨٨		حقوق الأقلية
٦,٨٨٠,٠١١	٦,٩٢٢,١٠٤		اجمالي حقوق الملكية
٧٧,٢٤٠,٩٨٧	٨٠,٣٥٨,٥١٠		اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تتغير الإضافات متตาม هذه القوائم المالية المجمعة وتتفاهم بها .

تقدير الفحص المحدود مرافق.

نائب رئيس مجلس الإدارة

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

رئيس مجموعة الرقابة المالية

دكتور / أحمد مصطفى شوقي
MAZARS



البنك المصري لتنمية الصادرات

البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (٣ شهور) البنك المصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (٣ شهور) البنك المصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (٣ شهور) البنك المصري	البيان
١,٣٧٥,٧٩٦	٣,٨٢٣,١٩٤	١,٦٦١,٩٨٦	(٤)
(٩١,٨٦٤)	(٢,٤٣٨,١٥٧)	(١,٠٨٨,٧٩٨)	(٥)
٤٦٤,٩٣٢	١,٣٧٥,٠٣٧	٥٧٣,١٨٨	
١١٦,٤٠٤	٣٣٧,٣٠٦	١٦٠,٢٥٦	(٦)
(٢٢,٣٥٨)	(٥٣,٤٦٧)	(٤٣,١٣٥)	(٧)
٩٠,٠٤٦	٢٨٣,٨٣٩	١١٧,١٢١	
٣,٣٠٤	٣,٥١٤	٣,٥٨٦	(٨)
٥٦,٥٥٧	١٢٣,٦٨٧	٦٤,٨٣٣	(٩)
١,٢٤٥	٧,٢٢٧	١٩,٦٦٠	(١٠)
(٨٢,٥٣٩)	(٨٣,١٨٨)	(٦٦٣)	(١١)
(٣٢٩,٨٠٧)	(٩١٣,٧٣٢)	(٣٩٨,٤٨٩)	(١٢)
٣,٢٧٣	١٣,٤٥	٧٢,٤٥٥	(١٣)
٢٠٧,٠١١	٨١٩,٤٠٩	٤٥١,٣٩١	
(٩١,٢٢٩)	(٢٨٤,٨٣٥)	(١٥٣,٠٦٨)	
١٠,٤٦٢	١,٣١٦	٢,٢٦٧	
١٢٦,٢٣٤	٥٣٥,٨٩٠	٣٠١,٨٩٠	
١٢٢,٤٨٣	٥٢٧,٦٤٤	٣٠٠,٧٦٤	
٣,٧٥١	٨,٢٤٦	١,١٢٧	
١٢٦,٢٣٤	٥٣٥,٨٩٠	٣٠١,٨٩٠	

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرا معها .

محمد فتوح بالهام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (٩ شهور) ألف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (٣ شهور) ألف جنيه مصرى	إيجاب رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٨١٩,٤٠٩	٤٥١,٦٩١		صافي الأرباح قبل الضرائب
			تعديلات لتصويرة صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٨٠,٢٥٤	٣٣,٩٤٨	(٢١)	إهلاك أصول ثابتة
٢٤,٩٩٨	٨,٣٥٠	(١٩)	استهلاك أصول غير ملموسة
٩٧,٥٣٧	(١٨,٩٦٢)	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة لقرض و تسهيلات العملاء
(٦,٨٣٢)	١٦,٨٢٥	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة لأنون الخزانة الحكومية
٩١٨	٢,٣٧٩	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة لسداد الخزانة الحكومية
(٣٤٩)	٢٨	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة لقرض و تسهيلات البنوك
(١٠,٠٣٧)	١٠٨	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة لأرصدة لدى البنك
١,٩٥١	٤	(٩)	عبء الخسائر الائتمانية المتزمعة لأدوات الدين شركات
-	٢٨٠	(٩)	الخسائر الائتمانية المتزمعة للأرصدة المدينة الأخرى
٢١,٩٩٤	١٩,٤٨٦	(٢٩)	عبء (رد) المخصصات الأخرى
-	(١٠٠,٦٨٩)	(١١)	خسائر (أرباح) بيع أصول التملكها
٢٧,٦٥٧	(١٧٣,٢٩٤)		فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الأجنبية
٢٠,٢٢٣	١,٣٧٩	(٢٠)	عبء (رد) التزامات تقاعد
(١,٥٥٨)	٥,٥١٠	(٢٩)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى
(٣,٥١٤)	(٣,٥٨٦)		توزيعات الأرباح
(٨,٩٥١)	(٧٨٨)		استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية
١,٠٦٤,٠٣٨	٢٤٢,٣٧٠		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
			<u>صافي النقص (الزيادة) في الأصول والإلتزامات</u>
(٢,٣٩٠,٨٦٤)	(٤٤٢,٠١٧)	(١١)	أرصدة لدى البنك
٤٨٧,٢٥٢	(١٤٨,٢٣٠)	(١١)	أنون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
١٣,٩٩١	(٢٤,٢٧٩)	(١٥)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
(٤,٨٧٤,٥٩٩)	(٥,٠٢١,٩٤٧)	(١١)	قرض و تسهيلات للعملاء والبنوك
(٢٠٥)	-		المشتقات المالية (بالصافي)
(٢,٨٥٨,٤١١)	(٢٢٨,١٦٩)	(٢١)	أصول أخرى
(٣٠٣,٤٥٠)	٤٧٧,٨٢٣	(٢٤)	أرصدة منتحقة للبنوك
١١,٧٨٤,٧١٥	٢,٤٦٨,٧٦١	(٢٥)	ودائع العملاء
١٦٠,٤٨٥	(٣٠,٨٣٦)	(٢٦)	التزامات أخرى
(٣٢٩,٨٨٠)	(١١٤,٦١٧)	(٢٩)	ضرائب الدخل المسددة
(٨٥,٠٣٢)	(١١١)	(٢٩)	مخصصات أخرى
(٤,٠٧٦)	-	(٣١)	التزامات مزايا تقاعد
٢,٦٦٢,٩٥٩	(٣,٣٧٠,٩٥٢)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(١١٣,٨٧٠)	(٢٢,٣٦٨)	(٢١)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
-	٤٤٠,٢٠٠		مدفوعات من بيع أصول التملكها
(٤٨,٠٣٢)	(٧,٥٩٦)	(١٩)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
(٤,١٤٤,٤٨٠)	(٢٩٠,١٢٤)	(١٧)	مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٣٠٠,١٩٧	١,٠١٦٢,٤٤٣	(١٧)	متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١٣١,٤٧١)	(١٠,١٠٢,٢٧٨)	(١٧)	مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
١٣٢,٤٤٥	١١٤,٩٦٢	(١٧)	متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٣,٥١٤	٣,٥٨٦	(١٧)	توزيعات أرباح محصلة
(٣,٩٧١,٦٩٦)	٢٩٧,٧٧٥		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٢٠٢١ مارس ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	رقم
(٩ شهور) ألف جنيه مصرى	(٣ شهور) ألف جنيه مصرى	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٢٠,٧٦,١٢٩)	١٠١,٩٨٧	محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى
(١٤٧,٦٨٤)	(١٨٦,٦٢١)	توزيعات الأرباح المدفوعة
١١,٤٨٦	(٢٨,٦١٤)	تغير حقوق الأقلية
(٣٤٣,٣٢٧)	(١١٣,٢٤٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(١,٦٥١,٠٦٣)	(٣,١٨٦,٤٢٦)	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
٥,٣٨٧,٤١٥	٨,٤١١,٢٣٥	رصيد النقدية وملف حكمها في أول الفترة المالية
٣,٧٣٦,٣٥٢	٥,٢٢٤,٨٠٩	رصيد النقدية وملف حكمها في آخر الفترة المالية
٦,٤٠١,٨٧٢	٧,٥٤٩,٠٦٨	وتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلى :
٣,٣٧١,٩٠٣	٤,٧٢٧,٩٨٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٧,٥٧٤,٢٨٢	٨,٢٤٧,٨٥٥	أرصدة لدى البنوك
(٦,٠٤٩,١٢٣)	(٧,١٢٤,٨٨٧)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
-	(٩٨,٦٢٧)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي اللازم
(٧,٥٦٢,٥٨٢)	(٨,٠٧٦,٥٨٠)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٣,٧٣٦,٣٥٢	٥,٢٢٤,٨٠٩	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

معاملات غير نقدية

مبلغ ١,٨٢٢ ألف جنيه مصرى قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير مملوسة

مبلغ ٤,٥٥٩ ألف جنيه مصرى قيمة فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندى إحتياطي القيمة العادلة والإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والالتزامات الضريبية الموجلة والأرباح المحتجزة

تعتبر الإيضاحات متتمة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

EBank

البند السادس عشر

三

البنك المصري للتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة للدولية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

تعتبر الإضافات متممة لهذه القوائم الملية المجمعة وتقاومها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي - مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديرى زراعي وصناعي وتجاري وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٢٤ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتدرا

السنة المالية للبنك ببداية السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

اعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٢

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والمعدلة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وعلى أساس التكاليف التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجنيعاً كلها في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشفيرية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعاجلتها محاسباً بالتكلفة ناقضاً خسائر الأضمحلال .

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشفيرية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ مارس ٢٠٢٢ :

نسبة المساهمة %	٢٠٢١ ديسمبر ٢١ بألف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	٢٠٢٢ مارس ٣١ بألف جنيه مصرى	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا المالية القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصرى للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٧٥,٠٠	٣٧,٥٠٠	٧٥,٠٠	٣٧,٥٠٠	EBE FACTORS شركة

كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (أحدى الشركات التابعة لشركة إيجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر متوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.

خريطة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

► شركة إيجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

► الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

► شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

► الشركة المصرية لضمان الصادرات :

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدرى السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

► شركة المصري للاستثمارات العقارية :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكل أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

► شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكل أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

► شركة إيجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

» شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري للتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات والمنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموليات وإقامة و تملك المنشآت الفندقية العالمية والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع وتأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات الازمة و المكملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المنكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشتراك باي وجه من الوجه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزول أ عملاً شبيهة ب أعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

» شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش "أوبروي الغردقة - سابقاً" - شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً على موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري للتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوى خمس نجوم.

» شركة أي بي اي للتخصيم:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ او خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجاري و حصلت على ترخيص مزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناه المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتبددة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافة إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناء القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتلة المقتناء القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحوّل . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسماء المقتناء والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً بتاريخ الاعتراف الأولى بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (نافضاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

جـ- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتنبأ المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التكلفة المستهلكة للأداة وفرق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفرق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفارق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفارق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفارق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحافظ عليها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفارق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ- أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتناها وظهور بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العائد الذى لم تستحق بعد.

و- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى.

- الأثبات والقياس المبني:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعاد للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمني المنصوص عليه عامه في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول أو الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة المضافة إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

- التصنيف:

عند الأثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تاريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تاريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. عند الأثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشرتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي يبواها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالآدوات المالية، الأثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي إلى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

* **المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً**

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التغير في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

* **المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحة الائتمانيا -** بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، ولكنها ليست مضمحة الائتمانيا ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء الائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابل معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تقييم العميل بالمستقبل؛ علمًا بأنه يتم تقييم عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض المنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق × معدل الخسارة عند الإخفاق × الرصيد عند التغير) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء الائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابل معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تقييم العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة إلى أن معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تتفقات نقدية مقسمًا على القيمة عند التغير - ١ - معدل الاسترداد)، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التتفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".

• أي التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التغير (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافة إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أساس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ بناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المراحل الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود إية متاخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيها أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء الائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم إدراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (٦-١).

المراحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية:-

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاد المقرض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقرض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجهه المقرض. • تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. • تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إذا تأخر المقرض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٤٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. • جميع الصلاه بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقرض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبيرة والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> • تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • أظهر سلوك المقرض تأخير معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبعد أقصى ٤٠ يوم • متاخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المراحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استناداً على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • تغير المقرض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإلاhan أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخصم كبير يمكن خسائر الائتمان المتراكدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • درجات تصنيف التماني ٨، ٩، ١٠. • وأو تأخير المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبيرة والمتوسطة
	<ul style="list-style-type: none"> • تأخير المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخلان. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً ومتناهية الصغر.
<ul style="list-style-type: none"> • ولادة أو عجز المقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأخير المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخلان. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلاً بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على

أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).
٢. بالنسبة للعملاء السابقين إدراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوية أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحاسبة لهؤلاء العملاء.
٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمراكز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعدهم نتيجة لتداعيات الأزمة العالمية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقى وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أو أعلاه، حتى يتسمى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهرا اعتباراً من ٤١ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعرّف وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

- الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أيّاً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصارفوفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال، و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقييم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:
- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالاخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

- يتم قياس الأصول المالية المحفظ بها بغير المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم فيأسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الإثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقد و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح. ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تمثل في تموذج الاعمال للأصول المالية المحفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية وتموذج الاعمال للأصول المالية المحفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة- إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة- تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

• إعادة التصنيف

لا يتم تصنیف الأصول المالية بعد ثباتها المبدئي ، الا في حالة تغير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية. عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جيد تم اقتناوه مخصوص منه اي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم ثباته في الدخل الشامل يتم ثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم ثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق باسم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم ثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصول او التزام منفصل. اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلفا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهريا في التدفقات النقدية ، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة يتم استبعاد الأصول المالية الأصلية و يتم ثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كلياً وجزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يتم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلاقه او الغالة او انتهاء مدته.

ز - المقاصلة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصلة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصلة بين المبالغ المعترض بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد. وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتبأة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعطنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التتفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويث العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتبأة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المفطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها آياً مما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترض بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تتفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترض به ، أو تُنسب إلى معاملة متبايناً بها (تغطية التتفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستند للعلاقة بين البند المفطأة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطير والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستند لتقدير ما إذا كانت المشتبأة المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المفطى.

ح / ١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة للتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع آية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المفطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادرات سعر العائد والبند المفطأة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبند المفطأة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة". وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المفطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقي ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداء حقوق الملكية المفطأة حتى يتم استبعادها.

٢/ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتفعيلات التتفاقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادرات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو ثباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتomba بها. أما إذا لم يجد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتomba بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

٣/ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترجمة الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - الاعتراف بأرباح و خسائر اليوم الأول الموجلة

بالنسبة للأدوات التي تفاص بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار معلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تتعهد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق معلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نماذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (يُعرف بـأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الالتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة بكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معينة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معينة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغييرات اللاحقة في القيمة العادلة.

العائد ومصروفات إيرادات

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة" بغير إرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجمعية الأدوات المالية التي تحمل عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند شئتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

طريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل، إذا كان ذلك مناسباً وذلك الوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مال..، عند حساب

معدل العائد الفطري ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفطري ، كما تتضمن تكلفة المعاملة آية علاوات أو خصومات.

و عند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النظري وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتاخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارات للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة لأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض المنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النظري أيضاً حيث يعطى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبعد أن تنتهي انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المفہوم قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النظري عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً محظلاً للعائد الفطري للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفطري.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مر ج بأن سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفطري على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط. ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفطري المتاح للمشاركيين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناه أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأولى حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوصاً من أرصدة أذون الخزانة وأولى حكومية أخرى بالمركز المالي . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفطري.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعيد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضحلة ويتم تحمل خسائر الأضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على

الأضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الأضمحلال أيًا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقع إفلاس المقترض أودخول في دعوى قضائية أو إعادة هيكل التمويل المنووح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.

- أضمحلال قيمة الضمان.

- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر الأضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنتي عشر شهرًا.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الأضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفردة ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على أضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذلك أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر الائتمان مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الأضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على أضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الأضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر أضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر الأضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر أضمحلال يتم عندها ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصوصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الأضمحلال ويتم الاعتراف ببعض الأضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

إذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر أضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على أضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر أضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصروفات المتعلقة بذلك. ولأغراض تغير الأضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات مشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذًا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان و موقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرًا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الأضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحرزها البنك ويتم تعديل مقدار

الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعطنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكنك لإنفاذ آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التتفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثل ذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التتفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليها وفاة لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بهذه الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع- الأصول غير الملموسة

١/ برامج الحاسوب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصرف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ع/ ٢/ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسوب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وثبتت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتناها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققا منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الأضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الأضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفرع والمكاتب وظهور جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الأضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناه بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحويل

مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريبية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المبني والإنشاءات
١٠-٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزان حديبية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تلفون محمول)
٣ سنوات	أجهزة الحاسوب الآلي
١٠ سنوات	اثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضروريًا.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز العالمي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم استهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاة لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والغهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندهـ تقادس قيمة الخسارة لكل أصل على حدـ بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للنفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما انخفضت خسارة الإضمحلال في آية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندهـ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط لا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنويًا. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل

القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الأضمحلال، يتم إلزاق الأصل بأصغر وحدة توبيخ نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها أضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للأضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٤- الإيجارات

٤/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أيه خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصاريف في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٤/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أيه خصومات ثمن المستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٥- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقية ، والأرصدة لدى البنك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٦- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقيير قبل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصاريف) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المتبرأ الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقد ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثراها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

٧- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضمناً لقرض أو حسابات جارية مدينة مقدم لعملاه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولى في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ من الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقيير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصاريف) تشغيل أخرى .

٨- مزايا العاملين

٨/١- التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يونيو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولاتهته التقنية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقنعاً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعات المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدى.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحويل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات بيند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

٢- التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون استحقاق هذه المزايا مشروطًا ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية باعتبار نظم مزايا محددة . ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقيدة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية للتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية ذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزيد عن ١٠ % من قيمة أصول اللائحة او ١٠ % من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقى من سنوات العمل . ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل بيند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغيرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ذ- ضرائب الدخل

تضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية . ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زئنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح يامكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقيس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المدخرات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفطري.

ظل - رأس المال

ظل ١ - تكالفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناه كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتخلصات بعد الضريب.

ظل ٢ - توزيعات الأرباح

تشتت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف باى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظل ٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكالفة اسهم خزينة وذلك حتى يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم او اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينبع عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

لا - أرقام المقارنة:

يعاد تدويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً للتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متعددة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معًا ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويدع أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطر التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولًا بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتخطيطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطير محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيان الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطير الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطير الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويدع خطير الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص يإدارة التعرض لذلك الخطير. ويتمثل خطير الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقرارات التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يتربّط عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطير الائتمان أيضاً في الأموال المالية

خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة وإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

١/ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنك والعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلقة بالقروض والتسهيلات للبنك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- احتمالات الإخفاق (التأخير) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
 - المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
 - خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الأضمحلال وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحصلت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجدارة العلامة . وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة . وبعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخير . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنیف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير .

فئات التصنیف الداخلي للبنك

التصنیف	مذلول التصنیف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير . على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية . وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبَت حتى تاريخ التأخير ، إن حدث . وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخير . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتالي يختلف ذلك بحسب نوع الدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تنفيذية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى .

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة التمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى الدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقرض، أو مجموعة مقرضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقرض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

و يتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقرض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقرضين والمقرضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمادات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمادات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لثغرات محددة من الضمادات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمادات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

و غالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمادات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأضطراب لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمادات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المفطأة بأصول وأدوات المثلية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حقيقة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عالية موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الأفتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمادات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وبنها خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتنطيط مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبيات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينبع بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تغير، يتم إنهاء تسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتاثر بكل معاملة تخصيص تلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكيد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنع طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

ويتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرف به لمنع القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويترعرع البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنع الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات الت瘫مية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٤/ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١) بدرجة كبيرة على تحطيم الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإئروس والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الأض محلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحتملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الأض محلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع. وبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والأض محلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

نفيس البنك	قرصون وتسهيلات مخصص خسائر الأض محلال	قرصون وتسهيلات مخصص خسائر الأض محلال	٢٠٢٢ مارس ٣١	٢٠٢١ ديسمبر ٣١
ديون جيدة	%٨٠,٧٠	%١٨,٤٨	%٧٨,٣٣	%١٣,٦٦
المتابعة العادية	%١٣,٦٨	%١١,٩٤	%١٥,٠٩	%١٠,٠٣
المتابعة الخاصة	%٢,٦٩	%١٧,٠٦	%٣,٣٠	%٢١,٤٠
ديون غير منتظمة	%٢,٩٣	%٥٢,٥٣	%٣,٢٨	%٥٤,٨٦
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أض محلال طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتطلب بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- أض محلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الأض محلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحقة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .
ويتم تكوين مخصص خسائر الأض محلال على أساس المجموعة من الأصول المتاجنة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربع المبينة في إياضح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة للأض محلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الأض محلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب الاحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعُد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع .

وفيها يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة للأض محلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان .

أولاً: أسس تقييم الحدادة الائتمانية للمؤسسات:

مذلول التصنيف الداخلي	تصنيف الداخلي	نسبة المخصص	مذلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	%١	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	%١	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	%٣	مخاطر مقبولة حيأ	٦
المتابعة الخاصة	٣	%٥	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	ردئية	١٠

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً لأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			شروط التصنيف
ردئية	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى	
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	مدة التأخير في السداد
%١٠٠	%٥٠	%٢٠	المخصص

أ-٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمادات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٧,١٠٥,٩٠٣	٧,٥٥١,٦٧٤
(٢,١٤٩)	(٢,٦٠٦)
٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٧٢٧,٩٨٠
٧,٦٢٦,٥٩٨	٨,٢٨٠,٥٠٣
(١٣,٦٨١)	(٣٢,٦٤٨)
٢٨٧,٦٨٩	٣٤٥,٣٥٩
٣٨,٠٨٨	٤٢,٣١٠
٢,٧٠٦,٨٩٢	٢,٠٣٧,٨٤١
١٦٤,١٢٨	٤٥٧,٥٨١
١٩,٣٢٩,٧٧٧	٢٣,٣١٥,٤٤٤
٨,٠٢٥,٧٠٤	٨,٢٤٩,٦٥٣
٥,٨٠١,٢٦٢	٥,٦١٨,٢٠٥
(١٢٠,٩٣٨)	(١٤٢,٤٦٣)
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٢٦٤,٦٧٢)
٧٢,٢٢٦	٣٥٨,١٢٠
(٩٩)	(١٤٣)
١١,٩٥٧,١٩٥	١٢,١٨٣,٦٩٦
(١١,١٤٥)	(١٥,٠٢٠)
٧٧٩,٧٠١	٨٠٠,١٣٢
٧٠,٣٤٢,٥٦٦	٧٣,٥١٠,٩٤٧

الإجمالي

نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي

يخصمه : مخصص خسائر الألتئامية المتوقعة

- ارصدة لدى البنك

اذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

- يخصمه : مخصص خسائر الألتئامية المتوقعة

قرصون وتسهيلات للعملاء

- قروض لأفراد:

- حسابات جارية مدينة

- بطاقات ائتمان

- قروض شخصية

قرصون عقارية

- قروض لمؤسسات:

حسابات جارية مدينة

قرصون مباشرة

قرصون مشتركة

يخصمه : ايرادات تحت القسمية

يخصمه : مخصص خسائر الألتئامية المتوقعة

قرصون وتسهيلات للبنك

يخصمه : مخصص خسائر الألتئامية المتوقعة

استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل وبالكلفة المستحلكة

يخصمه : مخصص خسائر الألتئامية المتوقعة

أصول أخرى (ايرادات مستحقة)

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	طلبات ضمان
٧,٣٤٢,٠١٤	٧,٥٣١,٢٧٣	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٨٨٦,١٠١	٢,٤٩٧,١٤٣	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٦٠٨,١٣٥	٨٧٦,١٨٩	أوراق مقبلة الدفع
٥٩٧,٣٠٩	٦٥١,٥٩٣	يخصم : غطاءات نقدية
(٧٢٨,٣٤٥)	(٩٥٤,٩٨٧)	الصافي
٩,٧٥٥,٢١٤	١٠,٦٠١,٢١٥	ارتباطات غير قابلة لللغاٌ عن تسهيلات ائتمانية
٢,٦٧١,١٨٤	٢,٨٧٢,٤٤٣	إجمالي
١٢,٣٧٦,٣٩٨	١٢,٤٧٣,٦٥٨	

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٣٤,٨٩٠,٠١٨	٣٧,٩٦٩,٧٠٩	متأخرات ليست محل اضمحلال
٢٦٩,٢١٥	١,٨٩٣,٣٩٢	محل اضمحلال
١,١٩٤,٣٠٧	١,٢٠٣,٢٩٣	الإجمالي
٣٦,٣٥٢,٥٤٠	٤١,٠٦٦,٣٩٣	يخصم: إيرادات تحت التسوية
(١٢٠,٩٢٨)	(١٤٢,٤٦٣)	يخصم منه: مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٣٦٤,٦٧٢)	الصافي
٣٤,٩٠٣,٩٢٠	٣٩,٦٥٩,٢٥٩	

=Bank

البنك المصري للتنمية الصناعية

الإضطرابات المتصاعدة لفولاذ المدورة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (تابع)

فروع وتمثيلات البنك والعملاء

فروع وتمثيلات موجودة عليها متاخرات وأذونات محل إضمار.

ويتم تقييم الوديعة التدافية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متاخرات وليس محل إضمار وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٢٠٢٢ مارس ٣١

الف. جندي مصرى

موزعات

الفراء

أجمالى القروض
والتسهيلات للعملاء

فروع مشتركة

قرصون مبشرة

حصلبات جلوية مدينة

قرص عازلية

حصلبات الشمن

حصلبات جلوية مدينة

قرص مشخصبة

التقديم

٣١,٨٨١,٩٩٩

٣٦,٧٦١٧٠

٦,٦٥٩,٦٤٥

١٩,٥٨٣,٦٧٧

٤٢٨,٧٣٠

١,٤٣٣,١١١

٢٥,٢٢٩

٣٦٥,٣٥٩

١- جدة

٦,٨٧,٧١٠

١,٩٩٢,٠٠١

١,١٨٠,٤٠٢

٢,٩١٥,٥٢

-

١,٦٣٣,١٢٩

-

٢٥,٧٦١

٢- المدينة

٣٧,٩٦٩,٧٠٩

٥,٥٩١,١٧٦

٤٨٤,٠٤٧

٢٢٦٩٨,٩٧٨

٢٧٦٧٩٠

-

٣٦٥,٣٥٩

٣- الإجمالي

الف. جندي مصرى

موزعات

الفراء

أجمالى القروض
والتسهيلات للعملاء

فروع مشتركة

قرصون مبشرة

حصلبات جلوية مدينة

قرص عازلية

حصلبات الشمن

حصلبات جلوية مدينة

قرص مشخصبة

التقديم

٤٨,٣٥١,٦٠١

٣١,٦٥٩,١٦٦

٦,٠٥١,١٦٨

١٥,٦٣,٩٦

١٥٩,٩٢٧

٢,٥٦٩,٧٠

٣٦,٤٥٣

٧٨٧,٦٨٩

١- جدة

٦,٥٣٨,٨١٧

١,٨٦٦,٥١٣

١,٥٥٦,٦٨٥

٣,٠٨٦,٦١٢

-

٦,٥٧٩,٧٠١

٣٦,٤٥٣

٧٨٧,٦٨٩

٢- المدينة العالية

٣٦,٨٩٠,٠١٨

٥,٥١١,٦٧٨

٧,٩٣٦,٨٥٣

١٥٩,٩٢٧

٦,٥٧٩,٧٠١

-

٣٦,٤٥٣

٧٨٧,٦٨٩

٣- الإجمالي

الوكلاء المسئولة للقائم العادي الجمعية العدائية في ٢١ مارس ٢٠٢٢ (تуй)

قرض وتسهيلات المصايم توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضطراب وليست محل اضطراب والقيمة المدالة هي الترخيص والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات إلا إذا توافرت معلومات أخرى تقتضي حكم، وتقتضي الترخيص والتسهيلات المصايم يوجد عليها متأخرات وليس محل اضطراب والقيمة المدالة للتسهيلات المصايم بها فيما يلي

٢٠٢٢ مارس ٣١

النوع	الفراء	بطاقات اشتراك	قرض شخصية	قرض عقارية	قرض مبشرة	قرض مشتركة	موسسات	النفحة مصرى
متأخرات حتى ٣٠ يوم	١٦,٣٢١	١٥,٥٩٤	٣٣١,٥٥١	٣٨,٦٩٤	١٩,٠٢٨	١,٨١٦,٦٨٨	-	١٤,١١٥
متأخرات من ٣٠ إلى ٤٠ يوم	٤٤	٨٠,١٥٦	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	-	-	-	٦٣,٨٨
متأخرات من ٤٠ إلى ٩٠ يوم	٢٣٦	٥٧,٥٧٢	١,٧٤٩	٣,٦٦٩	-	-	-	١٩,٠٣٨
متأخرات من ٩٠ يوم	١٦,٩٣٥	١,٥٣١,٣١٣	٢٢٨,٧٩٠	٤٤,٤٤٢	٤٤,٤٤٢	١,٨٩٣,٣٩٧	-	-
الإجمالي	٤٠٢١	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠

الإجمالي

النفحة مصرى	الفراء	بطاقات اشتراك	قرض شخصية	قرض عقارية	قرض مبشرة	قرض مشتركة	موسسات	النفحة مصرى
٣١٣٠	٤٠٢١	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠
النفحة	بطاقات اشتراك	قرض شخصية	قرض عقارية	قرض مبشرة	قرض مشتركة	موسسات	النفحة مصرى	النفحة مصرى
٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠
متأخرات حتى ٣٠ يوم	٣٠,٥٨	٣,٠٥٨	١٨,٤٤٩	٣,١٧٦	٥٦,٦٥٧	٣٧,٠١١	١٦٦,٤٠١	١٦٦,٤٠١
متأخرات من ٣٠ إلى ٦٠ يوم	٣٩١	٣٩١	١٠,٤٤١	١٦,٧٥٨	١٦,٧٥٨	٢٩١	٢٧,٨٨٣	٢٧,٨٨٣
متأخرات من ٦٠ إلى ٩٠ يوم	٨١	٨١	٣٨,٤٤٠	١,٠٢٥	-	٣٥,٣١١	٧٦,٩٣٦	٧٦,٩٣٦
الإجمالي	٣٠,٥٣٠	١١٧,٣٣١	٤,٠٤٠١	٧١,٦٨٣	٤,٠٤٠١	٧٦,٦٦٨	٢٦٩,٦١٠	٢٦٩,٦١٠

三Bank

સાધુવાની દ્વારા

الإيضاحات المتنمية للفوائم المالية المجمعة للوردية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (تتابع)

فريض وتسهيلات للصلوة محل اضمحلال بعضه منفرد

بلغ رصيد القرض والتسهيلات محل اضمحلال بمقدار قابل الاخذ في الاعثار للنفقات القديمة من المستقلات مبلغ ١٢٠٥٣٩٣ وبلغ رصيد القرض والتسهيلات محل اضمحلال بمقدار قابل الاخذ في الاعثار للنفقات القديمة من المستقلات مبلغ ٣٠٩٦٨ وقد بلغت اجمالي قيمة المدالة المستقلات مبلغ ٢٠٢١١ الف جنيه في ٣١ ديسمبر

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن النشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتاجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخصيص تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٤١٥,٦٦٨ مليون جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٦- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليلاً أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالآلاف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أذون خزانة وأوراق	استثمارات في أوراق مالية
(الدوات دين)	حكومة أخرى
١١,٦٨٩,٢١٩	٧,٦١٢,٩١٧
١١,٦٨٩,٢١٩	٧,٦١٢,٩١٧

٣١ مارس ٢٠٢٢

أذون خزانة وأوراق	استثمارات في أوراق مالية
(الدوات دين)	حكومة أخرى
١١,٩١٢,٤٥٤	٨,٢٤٧,٨٥٥
١١,٩١٢,٤٥٤	٨,٢٤٧,٨٥٥

استثمارات في أوراق مالية

تقييم B

الإجمالي

٨- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليلاً بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

الف جنيه مصرى

الإجمالي	الوجه القبلي	السكنية	والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى
٧,٥٥١,٦٧٤	٢٧,٤٦١	١٦٣,٥٩٢		٧,٣٦٠,٦٢
(٢,٦٠٦)	-	-		(٤,٦٠٦)
٤,٧٢٢,٩٨٠	-	-		٤,٧٢٢,٩٨٠
٨,٢٨٠,٥٠٢	-	-		٨,٢٨٠,٥٠٢
(٣٢,٦٤٨)	-	-		(٣٢,٦٤٨)
٣٤٥,٣٥٩	١٠,٣٥٤	١٣٢,١٨٣		٢٠٢,٨٢٣
٤٢,٣١٠	١,٤٦٧	٩,٠٨١		٣١,٢٦٢
٣,٠٣٧,٨٤١	٢٢٨,٨٦٦	١,١١٣,٦٦٦		١,٦٩٥,٣٩
٤٥٧,٥٨١	٢,٥٠١	٢٣,٣٥٨		٤٢١,٧٢٢
٢٣,٣١٥,٤٤٤	٣٠,١,٧٦٨	٤,٨٧٩,٨٤٨		١٨,١٢٥,٨٢٨
٨,٢٤٩,٣٥٣	٤٥٠,٨٦٣	١,١٢٤,٩٩٩		٦,٦٧٣,٧٩١
٥,٦١٨,٢٠٥	١٤٩,٣٦٢	١١٧,٨٩١		٥,٣٥٠,٩٥٠
(١٤٢,٤٦٢)	-	(٢,٠٩٣)		(١٤٠,٣٧٠)
(١,٢٦٤,٦٧٢)	(٨,٩٩٦)	(٢٩٥,٦٣٩)		(٩٦٠,١٣٧)
٣٥٨,١٢٠	-	٢١١,٢٧٤		١٤٦,٨٤٦
(١٤٣)	-	(٨٤)		(٥٩)
١,٢٢٢,٢٣٤	-	-		١,٢٢٢,٢٣٤
(١١,٢٠٢)	-	-		(١١,٢٠٢)
١٠,٩٦١,٤٦٢	-	-		١٠,٩٦١,٤٦٢
(٣,٨١٨)	-	-		(٣,٨١٨)
٨٠٠,١٣٢	١,٨١٧	١٠,٦٠٦		٧٨٧,٧١٩
٧٣,٥١,٩٤٧	١,١٧٣,٩٥٣	٧,٦٩٨,٦٨٢		٦٤,٨٣٨,٣١١
				الإجمالي

نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

ارصدة لدى البنوك

أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

قرصون وتسهيلات للعملاء :

قرصون لأفراد:

حسابات جارية مدينة

بطائق ائتمان

قرصون شخصية

قرصون عقارية

قرصون لمؤسسات:

حسابات جارية مدينة

قرصون مباشرة

قرصون مشتركة

بخصم : إيرادات تحت التسوية

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

قرصون وتسهيلات للبنوك

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر:

- أدوات دين

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

- أدوات دين

بخصم منه : مخصص خسائر الأنتمانية المتوقعة

أصول أخرى(إيرادات مستحقة)

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليلاً بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الخففية، موزعة حسب الشكل الذي يزاوله عملاء البنك.

النوع	النوع	نوع	نوع	نوع	نوع
الإجمالي	غير	غير	غير	غير	غير
٧,٥٥١,٦٧٤	-	-	-	-	٧,٥٥١,٦٧٤
(١,١٠٣)	-	-	-	-	(١,١٠٣)
٤,٧٧٧,٩٨٠	-	١,٨٢٩,٧٠٧	١٢٥,٨٦٢	٢,٧٧٢,٤١١	٤,٧٧٧,٩٨٠
٨,٢٨٠,٥٠٣	-	-	-	٨,٢٨٠,٥٠٣	
(٣٧,٦٤٨)	-	-	-	(٣٧,٦٤٨)	
					نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					ارصدة لدى البنك
					أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					قرصون و تسهيلات للعملاء :
					قرصون للأفراد :
					حسابات جارية مدينة
					بطائق الائتمان
					قرصون شخصية
					قرصون عقارية
					قرصون لمؤسسات :
					حسابات جارية مدينة
					قرصون مبابرة
					قرصون مشتركة
					يخصمه إيرادات تحت التسوية
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					قرصون و تسهيلات للبنك
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					استثمارات مالية بقيمة العائلة من خلال الدخل الشامل:
					- أوراق الدين
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
					- أوراق الدين
					يخصمه مخصص خسائر الأنتقامية المترقبة
					أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
					الإجمالي
٧٣,٥١٠,٩٤٧	٤,٩٥٥,٥٦٢	٢,١٨٧,٣٨٤	٣٢,١٤٥,٥٢٢	٢٢,٧٢٢,١٩٨	

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على اتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتباينة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتنقفات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكلفة السياسات المرتبطة واتسقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيمة استثمارات البنك المحافظة بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما يمكنه بدوره على الارباح والمركز المالي للبنك.

ب/ ١ أسلوب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبية وأسعار الأوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسى من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبى ، وذلك من خلال متباينة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الأسلوب المعتمد عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسامي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على هذه ثم جمعها للوصول إلى المتطلب الرأسامي الإجمالي وذلك وفقاً للمضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمتحدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

اختبارات الضغوط (Stress Testing)

“تعطي اختبارات الضغوط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير موافية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلام نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة، وتتضمن اختبارات الضغوط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً ”

ب/ ٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً وبلخيص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة المفترضة للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

ب/ ٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المسبوبة لادة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداء، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لذلك التغيرات ولكن قد تتضمن الأرباح في حالة حدوث تغيرات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لمسؤوليات في الوفاء بتعهدياته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الأقران.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي:
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكنه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيادها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويكون بسط معيار كافية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية الموجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجداره الانتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١٢,٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحافظ عليها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وتحسب إجمالياً بسط معيار كافية رأس المال، براعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

وتقى ترجيح الأصول باوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لذلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسبة معيار كافية رأس المال ٣١ مارس ٢٠٢٢

الف. جنيه مصرى	الف. جنيه مصرى	معيار كلفية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٢
٢٠٢٢١ ديسمبر	٢٠٢٢١ مارس	<u>رأس المال</u>
٦,٧٣٢,٧٦٦	٦,٦٣٨,١٥٢	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٢,٢٧٣,٦٠٠	٢,٦٠٠,٩٩٠	رأس المال المصدر ولمدفوع
٨٠٧,٨٠١	٨٩٤,٧٧٤	الاحتياطيات
١,٤٧٤,٨٣٣	١,٦٣٣,٦٨١	الإرباح المحجزة
١٦٤,٩٥٢	١٤٩,٣٢٠	اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقلبية
٧١١,٦٤١	-	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٢,٥٠٤	١٢,٥٠٤	حقوق الأقلية
(٩٣,٦١٩)	(١٢١,٠٢٨)	اجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
<u>٦,٣٥١,٧١٢</u>	<u>٦,١٧٠,٢١١</u>	الشريحة الثانية (رأس المال المستد)
١٠٠,٩٨	١٠٠,٩٨	٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص
٣٧٠,٩٥٦	٤٥٧,٨٤٣	مخصص خسائر الأضمحال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
٣٨١,٠٥٦	٤٦٧,٩٤١	اجمالي الشريحة الثانية
٤٣,٤٦٣,٣٧٠	٤٩,١٤٣,٠٣٤	الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر
٤٢,٦١٣	١٣٩,٣٣٧	اجمالي مخاطر الائتمان
٤,١٠٧,٢٢١	١,٩٥٨,٠٣٤	اجمالي مخاطر السوق
٤٧,٦١٤,٤١٤	٥١,٢٤٠,٤٠٥	اجمالي مخاطر التشغيل
١٤,١٤٪	١٢,٩٥٪	اجمالي
		معيار كلفية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٪ حسب (٪)

بناءً على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٪ على معيار كلفية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قيام نسبة الرافعة المالية بدعم من قيام معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقدار مكمل بسيط وبهذا لا يتم حصله، وفقاً لأزان المخاطر، وتعزى فعاليتها إلى تفرغها على الحد من الضغط على الجهاز المصرفي، وتغير نسبة الرافعة المالية إلى قيام مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بتحملها أصول البنك غير مرحلة بازوغان مخاطر والتي يجب الاتصال عن %٣، وبذلك الجدول التالي مكررت نسبة الرافعة المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٢.

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	رأس المال المصدر ولمتفوّع
٣,٢٧٣,٦٠٠	٣,٦٠٠,٩٦٠	الاحتياطيات
٨٠٧,٨٠١	٨٩٤,٧٧٤	اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكם بعد التعديلات الرقابية
١٦٤,٩٥٢	١٤٩,٣٢٠	الارباح المحتجزة
١,٤٧٤,٨٣٣	١,٦٣٣,٦٨١	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٧١١,٦٤١	-	حقوق الأقلية
١٢,٥٠٤	١٢,٥٠٤	اجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي
(٩٣,٦١٩)	(١٢,٥٠٤)	اجمالي الشريحة الأولى
<u>٦,٣٥١,٧١٢</u>	<u>٦,٠١٢,٠٢١</u>	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
٧٦,٧٥٦,٠٧٧	٨٥,٢٧٨,٦٩٢	اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات
٨,٢٨٤,٧٨٠	٨,٨١٢,٢٨٩	المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
<u>٨٥,٠٤٠,٨٥٧</u>	<u>٨٩,٠٩٠,٩٨١</u>	اجمالي التعرضات خارج الميزانية
٧,٤٧%	٩,٩٣%	اجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
		نسبة الارتفاع المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية العامة

يقوم البنك باستخدام تغيرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الاقتراح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التغيرات والأفتراضات باستناداً على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك الترقب للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(٤) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أموال نشطة باستخدام أساليب تقدير وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيمة العادلة، يتم اختبارها ومراجعة دورها باستخدام أفراد موثقين ومستقلين عن الجهة التي قدمت بيعادلها

(ب) ضرائب الدخل

يُفضّل البنك تصرّفات الدخل، ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكيان الممولين بما يسْتَدِعُ استخدام تقدّرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل، وذلك عدَّن العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة الهاوية عليها بشكل مؤكد. ويعود البنك ببيانات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن النقص الضريبي، وفقاً لتقدّرات مدى احتلال نشاط تصرّفات إضافية وعلمماً يمكن هناك اختلاف بين النتائج الهاوية للضرائب والمبالغ السابقة تسوّلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثّر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة الموجّلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها

٥- صافي الدخل من العائد

الثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ مارس ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢
(٣٧٥,٧٩٦)	٢,٨٢٣,١٩٤	١,٦٦١,٩٨٦
٢٢,٢١٦	١٩,٠٧٢	٩,٦٩٢
٤١,١٣٢	٧٨,٤٦٥	١٤٠,١١٥
٦,٨٨٣	١٠,٢٥٧	٧,٣٥٥
١٣٨,١٥٩	٤٦٨,٣٤٩	١٤٤,١٣٥
٢٦٦,١٣٤	٦٧٩,٤٠٥	٣٩٧,٩١٦
٩٠٠,٢٧٣	٢,٥٦٧,٦٤٦	٩٦٣,٧٧٧
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
(٣٧٥,٧٩٦)	(٣٧٥,٧٩٦)	(٣٧٥,٧٩٦)
٢٠٢١ مارس ٣١ (٣ شهور)	٢٠٢١ مارس ٣١ (٣ شهور)	٢٠٢٢ مارس ٣١ (٣ شهور)
١,٣٧٥,٧٩٦	٢,٨٢٣,١٩٤	١,٦٦١,٩٨٦

عقد القروض والإيرادات المشابهة من:

- قروض وتسهيلات للعملاء
- أذون الخزانة
- سندات الخزانة
- سندات الشركات
- ودائع وحسابات جارية
- أخرى

اجمالي

تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة من:

ودائع وحسابات جارية:

- البنوك

- للعملاء

- قروض أخرى

- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء

اجمالي

صافي

٦- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

الثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ مارس ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢
(٢٦٣,٣٥٨)	(٥٣,٤٦٧)	(٤٣,١٣٥)
(٢٦٣,٣٥٨)	(٥٣,٤٦٧)	(٤٣,١٣٥)
٩٠,٠٤٦	٢٨٢,٨٢٩	١١٧,١٢١
٢١,٩٢٨	٥٩,٥٩٤	٣٠,٧٥٠
٨٦٢	١,٢٦٩	١,٠١٨
٩٣,٦١٤	٢٧٦,٤٤٢	١٢٨,٤٨٩
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
(٢٦٣,٣٥٨)	(٢٦٣,٣٥٨)	(٢٦٣,٣٥٨)
١١٦,٤٠٤	٣٣٧,٣٠٦	١٦٠,٢٥٦
٢٠٢١ مارس ٣١ (٣ شهور)	٢٠٢١ مارس ٣١ (٣ شهور)	٢٠٢٢ مارس ٣١ (٣ شهور)
١,٣٧٥,٧٩٦	٢,٨٢٣,١٩٤	١,٦٦١,٩٨٦

أيرادات الأتعاب والعمولات :

- الأتعاب والعمولات المرتبطة باللتامن
- أتعاب أعمال الأئنة والحفظ
- أتعاب أخرى

اجمالي

مصرفوفات الأتعاب والعمولات

- أتعاب أخرى مدفوعة

اجمالي

صافي

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في
٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
(٢) شهور	(٩) شهور	(٢) شهور
الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى
٢,٣٠٤	٣,٥١٤	٣,٥٨٣
٢,٣٠٤	٣,٥١٤	٣,٥٨٣

٧- توزيعات أرباح

- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر

٨- صافي دخل المتاجرة

- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
- أرباح بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة
- فروق تقييم استثمارات مالية بفرض المتاجرة

اجمالي دخل المتاجرة

٩- عبد الإضلال عن خسائر الائتمان

- الخسائر الائتمانية المترتبة لافتتاح
- الخسائر الائتمانية المترتبة لأنون الخزانة الحكومية
- الخسائر الائتمانية المترتبة لاستئناف الخزانة الحكومية
- الخسائر الائتمانية المترتبة لقرض وتسهيلات البنوك
- الخسائر الائتمانية المترتبة لأرصدة لدى البنوك
- الخسائر الائتمانية المترتبة لأدوات دين شركات
- الخسائر الائتمانية المترتبة للأرصدة الدينية الأخرى

١٠- مصروفات إدارية

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في
٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
(٣) شهور	(٩) شهور	(٢) شهور
الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى
(٦٦,٤٧١)	(١٧,٥٣٧)	(١٨,٩٦٢)
(٤,٥٧١)	(٦,٨٣٢)	(١١,٨٤٥)
(٤٣١)	(٩١٨)	(٢٧٩)
(١٣٠)	٢٤٩	(٢٨)
(١)	١٠,٠٣٧	(١٠)
(٩٣٢)	(١,٩٥١)	(٤)
(٣)	-	(٢٨٠)
(٨٨,٥٣٤)	(٨٣,١٨٨)	(١١٢)

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في
٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
(٣) شهور	(٩) شهور	(٢) شهور
الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى	الل. جنيه مصرى
(١٢٨,٢٧٧)	(٤٠,٨٧٧)	(١٧٦,١٢١)
(١,٢٨٤)	(١٧,٣٥١)	(٧,٥٥٢)
(٨,٣٧٧)	(٢٤,٩١١)	(٩,١٦٠)
(١١,٤٤٧)	(١٢,٠٤٦)	(١٦,٧٣٥)
(٤٤,٧٦٠)	(١١٤,٢٩٩)	(٣٣,١١١)
(٥,٧٤٤)	(١٢,٥٥٥)	(٧,٥٣٠)
(٢٢,١٥٩)	(٥٢,٦٦٠)	(٣٨,٢٢٤)
(١,٧٧٩)	(٥,٠٩٠)	(٣,٢٥٢)
(٥٠,١٦٧)	(١٣,٠٥٢)	(٦٦,١٥٤)
(٣٨,٨٦٣)	(١٠٥,٢٥١)	(٤٢,٢٩٨)
(٢٢٩,٨٠٧)	(٤١٢,٧٢٢)	(٣٩٨,٤٨٩)

الاجمالي

- أجور ومرتبات
- تأمينات اجتماعية
- نظم الاضطرابات المحددة
- نظم المراقبة المحددة
- مصروفات العمليات
- مصروفات الاتصالات
- مصروفات الاعمال
- مصروفات الأدوات الكتابية والمطابعات
- مصروفات الخدمات
- مصروف أملك الأصول

* المتوسط الشهري لاجمالي المرتبات والمكافآت التي تتلقاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ يبلغ ٤,٩٤٧ ألف جنيه مصرى

لل ثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٢٠٢١ مارس ٣١	لل ثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٢٠٢١ مارس ٣١	لل ثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ مارس ٣١
(٣ شهور)	(٣ شهور)	(٣ شهور)
الف.جنيه مصرى	الف.جنيه مصرى	الف.جنيه مصرى
١,٥٤٦	١٢,٠١١	(٢٢,٨٤٥)
١٣,٧٩٦	٢٩,٢٠١	١٢,١٣٨
٢١	١٢٥	٢١
(٤,٧٣١)	(٢١,٩٩٤)	(١٩,٤٨٦)
(٨,١٧٧)	(٢٠,٢٢٣)	(١,٣٧٩)
-	-	٣
-	-	١٠٠,٦٨٩
٣,٠٦٠	٨,٧٥١	٣,٥٤٨
(٢,٢٣٥)	(٤,٨٠٥)	(١,٢٣٢)
٣,٢٧٣	١٢,٠٢٥	٧٧,٤٥٥

١١- إيرادات (مصرفوف) تشغيل أخرى :

أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي يفرض المتاجرة أو المدورة عند نشأتها بالقيمة العاملة من خلال الارباح والخسائر

إيرادات تكمين وسرفنت وبريد ومطابعات وتصوير

إيرادات خدمات تقنية

(عداء) رد مخصصات أخرى

(عداء) رد مخصصات لالتزامات مزايا التقاعد

أرباح (خسائر) رأسمالية

أرباح (خسائر) أصول التملكية

إيرادات متعددة

مصرفوف متعددة

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف.جنيه مصرى	الف.جنيه مصرى
٢٢١,٨٠٠	٤٢٤,١٨١
٦,٧٨٤,١٠٣	٧,١٢٧,٤٩٣
(٢,١٤٩)	(٢,٦٠٣)
٧,١٠٣,٧٥١	٧,٥٤٩,١٦٨
١,٠٤٧,٦٦٣	١,٢٧٨,٦٢١
٦,٠٥٦,٣١٠	٦,٢٧٠,٧٤٧
٧,١٠٣,٧٥١	٧,٥٤٩,٠٩٨

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الوديعة الدولارية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تمويلتها في تاريخ الاستحقاق (١٨ مايو ٢٠٢٢)

١٣- أرصدة لدى البنك

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف.جنيه مصرى	الف.جنيه مصرى
١٥٦,١٠٣	١٧١,١٤
٧,٧٦٧,٩٨٢	٤,٥٥٦,٩٦٦
٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٧٧٧,٩٨٠
٦,٨٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠
٩٢,٩٠٥	٨٩٨,٠٢٣
١,٢٩,٩٣٠	١,٨٢٩,٧٠٧
٧,٩٢٣,٨٣٥	٤,٧٧٧,٧٣٠
١٥٦,١٠٣	١٧١,٠١٤
٧,٧٦٧,٩٨٢	٤,٥٥٦,٩٦٦
٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٧٧٧,٩٨٠
٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٧٧٧,٩٨٥

الإجمالي

البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي

بلوك محلية

بلوك خارجية

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد متغير

الإجمالي

أرصدة متداولة

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٧,٦٤٨,٦٦٦	٨,٣٠٢,٣١٥
(٢٢,٠٦٩)	(٢١,٨١٢)
(١٢,٦٨١)	(٣٢,٦٤٨)
٧,٦١٢,٩١٧	٨,٢٤٧,٨٥٥

١٦٥,٦٠٠	١٧١,٢٧٥
٧٦٥,٧٥٠	١,٦١٢,٣٢٥
١,٠٣٨,٠٠٠	١,٢٤٥,١٥٠
٥,٩٢٠,٢١٣	٥,٥٦٢,١٢٩
٧,٨٨٩,٥٦٣	٨,٥٩٠,٨٧٩
(٢٤٠,٨٩٧)	(٢٨٨,٥٦٤)
٧,٦٤٨,٦٦٦	٨,٣٠٢,٣١٥

(٢٢,٠٦٩)	(٢١,٨١٢)
(١٢,٦٨١)	(٣٢,٦٤٨)
٧,٦١٢,٩١٧	٨,٢٤٧,٨٥٥

١٤- آنون خزانة وأوراق حكومية أخرى

- آنون خزانة وأوراق حكومية أخرى
- عمليات بيع آنون خزانة مع التزام بإعادة الشراء
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:

الإجمالي

وتمثل آنون الخزانة في:

- آنون خزانة استحقاق ٩١ يوم
- آنون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
- آنون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
- آنون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم

الإجمالي

- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
- الإجمالي

- آنون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:

الصافي

- ضمن بند آنون الخزانة مبلغ ٢٣٠٢٥ ألف جنيه مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلاع ١٧٨,٠٠٠ ألف جنيه مصرى مرهون مقابل ميلادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٦٧٪ في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٥- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٣٨,٩٠٢	٣٨,٩٠٢
-	٢٤,٢٧٩
٣٨,٩٠٢	٦٣,١٨١

أدوات دين:

وثيق صناديق الاستثمار:

- صندوق البنك المصرى لتنمية الصادرات - ذات العائد التراكمى
- محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير

الإجمالي



البنك المصري للنفعية الصادرات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (تابع)

١٦- قروض وتسهيلات للملاء

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٢٨٧,٦٨٩	٣٤٥,٣٥٩
٣٨,٠٨٨	٤٢,٣١٠
٢,٧٠٦,٨٩٢	٣,٠٣٧,٨٤١
١٦٤,١٢٨	٤٥٧,٥٨١
١٩,٣٢٩,٧٧٧	٢٣,٣١٥,٤٤٤
٨,٠٢٥,٧٠٤	٨,٢٤٩,٦٥٣
٥,٨٠١,٢٦٢	٥,٦١٨,٢٠٥
(١٢٠,٩٤٠)	(١٤٢,٤٦٤)
(١,٣٢٨,٦٧٢)	(١,٢٦٤,٦٧٢)
٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٣٩,٦٥٩,٢٥٩

قروض لأفراد:

- حسابات جارية مدينة
- بطاقات ائتمان
- قروض شخصية
- قروض عقارية

قروض لمؤسسات:

- حسابات جارية مدينة
- قروض مباشرة
- قروض مشتركة
- بخصم : إيرادات تحت التسوية
- بخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٧٢,٢٢٦	٣٥٨,١٢٠
٧٢,٢٢٦	٣٥٨,١٢٠
(٩٩)	(١٤٣)
٧٢,١٢٧	٣٥٧,٩٧٧

أوراق تجارية مخصومة

الاجمالي

- بخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٢٠٢٢ مارس ٣١

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
مدى الحياة	مدى الحياة	مدى الحياة	مدة شهر
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٦	٢٣٥,٢٩٣
٤٥,٨٢٢	-	-	٤٥,٨٢٢
(١٠٨,٤٢٠)	(١٠٨,٤٢٠)	-	-
١٠٥	-	-	١٠٥
(٦٦,٧٨٤)	(٦٦,٧٨٤)	(٥٨,٤٤٧)	-
٦٣,٧٧٧	٥٥,١٨٠	٩,٣٢٨	٢,٧٥٩
١,٣٢٨,٦٧٢	٦٦٦,٢٩٣	٢١٥,٣٩٧	٢٨٤,٩٧٩

الرصيد في أول العام
عبد الإضمحلال
المستخدم من المخصصات خلال الفترة
محصلات من ديون سبق ادامتها
رد عبد الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال للقروض وتسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٢٠٢١ ديسمبر ٣١

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
مدى الحياة	مدى الحياة	مدى الحياة	مدة شهر
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
٩٩	-	٩٩	-
٢٨	-	٢٨	-
١٦	-	١٦	-
١٦٢	-	١٦٢	-

الرصيد في أول العام
عبد الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال للقروض وتسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٢٠٢١ ديسمبر ٣١

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
مدى الحياة	مدى الحياة	مدى الحياة	مدة شهر
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
١,٠٤٤,٠٧٥	٦٢٠,٠٧١	١٨٣,٩٩٠	٢٤١,٠١٢
٣١٩,٠٠٨	١٣٧,٤٥١	١٨١,٥٥٧	-
(١٧,١٥٦)	(١٧,١٥٦)	-	-
١٨,٨٣٦	-	-	١٨,٨٣٦
(٢٢,٦٦٦)	-	-	(٢٢,٦٦٦)
(١٢,٩٧٥)	(١٠,٩٩٤)	(١٠,٤١)	(٩٤٠)
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٧	٢٣٥,٢٩٣

الرصيد في أول العام
عبد الإضمحلال
المستخدم من المخصصات خلال الفترة
محصلات من ديون سبق ادامتها
رد عبد الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال للقروض وتسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع

٢٠٢١ ديسمبر ٣١

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
مدى الحياة	مدى الحياة	مدى الحياة	مدة شهر
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
٥٣٤	-	-	-
(٤٢٠)	-	(٤٢٠)	-
(١٥)	-	(١٥)	-
٤٤	-	٤٤	-

الرصيد في أول العام
عبد الإضمحلال
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)
الرصيد في نهاية الفترة المالية

١٧ - استثمارات مالية

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
١١,٣٥,٤٧٥	١,٢١١,٠٣١
٣٧,١٩١	٣٦,٠٣٠
٣١٢,٥٠٤	٣٣٧,١٢٣
١١,٣٨٥,١٧٠	١,٥٨٤,١٨٦
٩١,٥٧٤	١٠,٩٥٧,٦٤٤
٩١,٥٧٤	١٠,٩٥٧,٦٤٤
١٢,٢٩٥,٧٤٣	١٢,٥٤١,٨٢٩
١١,٩٨٣,٢٢٩	١٢,٢٠٤,٧٠٥
٣١٢,٥٠٤	٣٣٧,١٢٣
١٢,٢٩٥,٧٤٣	١٢,٥٤١,٨٢٩
١١,٦٨٩,٢١٩	١١,٩١٢,٤٩٤
٢٥٦,٨٣٠	٢٥٦,٢٢٢
١١,٩٤٦,٠٤٩	١٢,١٦٨,٦٢٦

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
الآخر:

- أدوات دين - بالقيمة العادلة

- مدرجة في السوق

- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :

- وثائق صنابق الاستثمار المنشأ طبقاً للنسبة المقررة

- غير مدرجة في السوق

اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

- أدوات دين :

- مدرجة في السوق

اجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)

اجمالي استثمارات مالية (٢+١)

- أرصدة متداولة

- أرصدة غير متداولة

- أدوات دين ذات عائد ثابت

- أدوات دين ذات عائد متغير

في عام ٢٠١٦ تم إعادة تمويل أدوات دين مسندات حكومية بقيمة ٤١٤,٩٤٧,٤٥٥,٦ جم من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه الثقة والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

في عام ٢٠٢٢ تم إعادة تمويل أدوات دين مسندات حكومية بقيمة ٨,٠٢٥,٥٣٣,١٥٦,٦٧ جم من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه الثقة والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

القيمة العادلة	القيمة الدفترية
٨,٤٨٢,٣٤٦	٨,٥٣٦,٢٠٦

مسندات حكومية

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان يُعرف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تمويل المسندات الحكومية مبلغ ٥٣,٨٦٠ ألف جم، وذلك من تاريخ إعادة التمويل

(قيمة بالآلاف الجنيه المصري)		
استثمارات مالية	استثمارات مالية	
بالتكلفة المستهدفة	بالتكلفة الكلية من	
ألف جنيه مصرى	خلال الدخل الشامل	
الاجمالى	ألف جنيه مصرى	
٥,٩٥٥,٥١	١,٠٨٧,٧٤٠	٤,٥٦٧,٧٦١
٨,١٧٣,١٦٦	٣٧٤,٠٤٢	٧,٧٩٩,١١٩
(١,٢٤٩,١٤٠)	(٥٥٢,٢٠٧)	(١٩٦,٩٣٣)
(١٩٤,٣٦٦)	(٤,٤٣٩)	(١٨٩,٩٢٥)
(٢٧,١٤٧)	٦٠	(٢٧,٢٠٨)
(٧٨,٥٧٠)	٤,١٩٨	(٨٢,٧٦٨)
١٣,٢١٦	٢,٦٨٨	١٣,٥٢٩
٨٨	(١,٥٠٨)	١,٥٩٦
١٢,٢٩٥,٧٤٦	٩١,٥٧٥	١١,٣٨٥,١٧٠
١٠,٣٧٧,٣٥٥	١٠,٧٨١,٥٣٢	٩٧,٠٩٣
(١٠,٢٧٧,٣٥٥)	(١١٤,٩١٢)	(١٠,١٦٢,٤٤٣)
١٤,٧٤٦	(١٧٨,٢٨٥)	١٩٣,٠٣
١٧٣,٣٩٤	٤٥,٧٥٨	١٢٧,٥٣٥
(٢٩,١٦٧)	١٦,٤٣٤	(٥٥,٩٠٢)
٧٨٨	(١٧٨)	٩٦٦
(٣,٨٧٥)	(٢,٣١٠)	(١,٥٦٤)
١٢,٥٦١,٨٢٩	١٠,٩٥٧,٧٦٦	١,٥٨٤,١٨٦

الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢٠
اضلاع
استثمادات (بيع / استرداد)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية
فروق تقييم أصول ذات طبيعة تقديرية بالعملات الأجنبية
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
امتناع علارة الخصم والإصدار
(عده) الخسائر الائتمانية المتوقفة
الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
اضلاع
استثمادات (بيع / استرداد)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانة الصفرية
فروق تقييم أصول ذات طبيعة تقديرية بالعملات الأجنبية
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
امتناع علارة الخصم والإصدار
(عده) الخسائر الائتمانية المتوقفة
الرصيد في آخر الفترة المالية

القرة المالية المنتهية في ٢٠٢١ مارس ٣١	القرة المالية المنتهية في ٢٠٢٢ مارس ٣١ (٣ شهور)	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
-	-	
٧,٢٢٧	١٨,٨٩٦	٧٦٥
٧,٢٢٧	١٩,٦٩١	

أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
أرباح بيع اذون خزانة
أرباح بيع سندات حكومية
الاجمالي

١٨- استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

نسبة المساهمة	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	نسبة المساهمة	٢٠٢٢ ٣١ مارس
%	ألف جنيه مصرى	%	ألف جنيه مصرى
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥

شركة فيلة للنفاذ العالمية
الاجمالي

* شركة فيلة للنفاذ العالمية هي احدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظراً لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أنس تجميع الوارد

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	١٩ أصول غير ملموسة
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	القيمة الدفترية في أول الفترة المالية
١٠١,٩١٩	١٦٨,٩٥٦	الإضافات
٦٧,٠٣٧	٧,٥٩٦	الاستبعادات
-	-	صافي القيمة الدفترية آخر الفترة المالية (١)
١٦٨,٩٥٦	١٧٦,٥٥٢	مجموع الاستهلاك أول الفترة المالية
٦٤,٢٤٩	١١٩,٣١١	استهلاك الفترة المالية
٥٥,٠٦٢	٨,٣٥٠	مجموع الاستهلاك في آخر الفترة المالية (٢)
١١٩,٣١١	١٢٧,٦٦٠	صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في آخر الفترة المالية (٢-١)
٤٩,٦٤٦	٤٨,٨٩٢	

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	٢٠ أصول أخرى
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	عوائد مستحقة
٧٧٩,٧٠١	٨٠٠,١٣٢	مصاريف مقدمة
٧٣,٢٩٦	٩٠,٣٦٧	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٨٠٩,٤٧٧	١,٠١٥,٠٦٧	أصول التي ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٣٥٨,٦٣٠	١٩,١٣٠	تأمينات وعهد
١١,٣٤٥	١١,٠١٠	أصول تحت التسوية
٣٧٠,٠٥٢	٣٤٦,٣٢٤	حقوق مالية مشتراء
٣,٥٤٥,٨٥٢	٣,٦٠٣,١٦٩	
٥,٩٤٨,٣٥٢	٥,٨٨٥,١٩٩	الاجمالي

* تخصم من العوائد المستحقة مخصص خسائر انتماضية بقيمة ١,٣

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنك
٢٤٣,٧١٨	٢٧٢,٦٥٢	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٣٨,٥٢٠	٤٨,٠٤٤	
٤٩٧,٤٦٣	٤٧٩,٤٣٦	الاجمالي
٧٧٩,٧٠١	٨٠٠,١٣٢	

المشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٨٣٥,١٨٧	٨٠٩,٤٧٧	الرصيد في بداية الفترة
١٦٩,٠١٩	٢٠٧,٤١٣	الإضطرارات خلال الفترة
(١٩٤,٧٢٩)	(١,٨٢٢)	الاستبعادات
٨٠٩,٤٧٧	١,٠١٥,٠٦٧	الرصيد في نهاية الفترة المالية

* ثبت الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لبيون بالقيمة التي ألت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيولدة عننت تفاصيل قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب لإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى آية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عننت يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط لا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسارة الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسارة الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنوكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتدرج صافي إيرادات ومصاروفات الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لبيون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى"

٢٠٢٢ من اينما ينبع انتشار العصائر الاقتناعية في جمهوريات ودوليات متعددة

٤٢- المخزون

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى
٢٠٢,٣٨٧	٢٠٢,٣٨٧
٢٠٢,٣٨٧	٢٠٢,٣٨٧
-	-
-	-
٢٠٢,٣٨٧	٢٠٢,٣٨٧

القيمة الدفترية في أول الفترة المالية
القيمة الدفترية في نهاية الفترة المالية (١)
مجموع الأهالك في أول الفترة المالية
مجموع الأهالك في نهاية الفترة المالية (٢)
صافي الاستثمارات الدفترية في نهاية الفترة المالية (٢١)

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصري لاستثمارات العقارية أحد الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٤) للاستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ بـ
- قيمة الأرض المملوكة لشركة إيه بيتا لاستثمارات العقارية أحد الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعيلية و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٤) للاستثمار العقاري الفقرة رقم ٥٧ بـ

٤٣- أصول / التزامات ضريبية موجلة

تم حساب ضرائب الدخل الموجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا ينصرف بالأصول الضريبية الموجلة النسبة من الخسائر الضريبية المرحلية إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلية، يتم إجراء مقاييس بين الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاييس بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل الموجلة ثانية لذات الدائرة الضريبية. فيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة:

الالتزامات الضريبية الموجلة		الأصول الضريبية الموجلة	
٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى
-	-	١,٣٤٧	١,٤٠٣
٤,٤٨٠	٧,٥٩٩	-	-
٩٣	٥,٤٧٠	-	-
٦,٥٧٤	٨,٠٦٩	١,٣٤٧	١,٤٠٣
٥,٢٢٧	٦,٦٦٦	-	-
١,٤٦٩	١,٤٣٩	١٠٣	١٠٣
٦,٦٩٦	٨,١٣٥	١٠٣	١٠٣

البنك
المخصصات الأخرى (خلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية
ومطالبات الضرائب)
الائر الضريبي للفرق بين الأهالك المحاسبى والإهالك الضريبي
فروق تقييم العملات الأجنبية لاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) / اصل
الشركات
أصول / التزامات ضريبية موجلة
اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)

الالتزامات الضريبية الموجلة		الأصول الضريبية الموجلة	
٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى
٤,٥٨٧	٩,٥٧٣	١,٨٠٧	١,٣٦٧
٤,١٠٣	٥,٣٧٧	-	-
(٢,١١٧)	(٣,٨٨)	(٤٦٠)	٥٦
٦,٥٧٤	٨,٠٦٩	١,٣٤٧	١,٤٠٣

حركة الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة
الرصيد في بداية الفترة
الاضافات
الاستبعادات
الرصيد في نهاية الفترة

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى
٩,٥٩١	٣٤١,١٦١
٢,٥٣٤,١٠٥	٢,٦٨٠,٣٨٠
٣,٥١٧,٦٩٧	٣,٠٧١٩٥٧٠
٢,٤٨٦,٩٨٣	٢,٦٨٠,٤٠٧
٥٦,٧١٤	٣٤١,١٦٣
٣,٥٤٣,٦٩٧	٣,٠٧١٩٥٧٠
٦١,٨٤٩	٣٤١,١٦٠
٢,٤٨١,٨٤٨	٢,٦٨٠,٣٨٠
٣,٥٤٣,٦٩٧	٣,٠٧١,٥٧٠
٣,٥٤٣,٦٩٧	٣,٠٧١,٥٧٠

ارصدة مستحقة للبنك
حسابات جارية
ودائع
بنوك محلية
بنوك خارجية
ارصدة بدون عقد
ارصدة ذات عقد
ارصدة متداولة

٤٥- ودائع العملاء

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
٢٨,٥٢,٢٦٧	٢٩,٩٦٨,٦٩٦	ودائع تحت الطلب
٢٤,٩١٨,٠١٢	٢٥,٢٢١,٣٨٢	ودائع لأجل وبلंغطار
٩,٧٩٥,٠١٤	١٠,٣٩٩,٧٥٢	حسابات التوفير وشهادات الادخار
١,٠٨٦,٨٥٩	١,١٨١,٠٧٨	ودائع أخرى
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٦٦,٧٧٠,٩٠٨	
١٢,٧٩٩,٢٠٠	١٢,٩٩٤,٣٥٧	<u>الاجمالي</u>
٥١,٥٠٢,٩٤٨	٥٣,٧٧٣,٥٥١	ودائع الفراد
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٦٦,٧٧٠,٩٠٨	ودائع مؤسسات
٧,٠٠٩,٤٩٣	١٠,٧٤٧,٢٢٢	
٥٦,٧٨٠,٥٥٩	٥٥,٦٠٨,١٤٤	<u>الاجمالي</u>
٥١٢,٠٩٦	٤١٥,٥٣٢	بدون عائد
٦٤,٣٠٢,١٤٨	٦٦,٧٧٠,٩٠٨	ذات عائد ثابت
		ذات عائد متغير

٤٦- أدوات الدين مصدرة

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بإصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعده سلوي مقداره ٥٪ و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الرفاه بالتزامتها

٤٧- قرصون أخرى

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	سعر	تاريخ	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	الفائدة	الاستحقاق	
٤٧١,٥٠١	٥٣٣,٣٥٦	%١,٤٥	٢٠٢٢ فبراير ١٢	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٢٦,١١١	٣٤,١١١	%٤,٦٠	٢٠٢٢ مارس ٢١	قرض برنامج التنمية الزراعية
١٤٧,٢٣٠	١١٩,٦٦٠	%١,٧٨	٢٠٢٢ سبتمبر ١٥	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٤,٧٦٥	١٣,٩١٦	%١,٧٥	٢٠٢٢ فبراير ٩	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الأهلي المصري
٣٥٧,١٩٨	٣٩٨,٤٩٤	%٢,٤٥	٢٠٢٢ يونيو ٥	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٣٣٥,٧٦٦	٣٧٣,٥٨٨	%٢,٢٢	٢٠٢٢ يونيو ٥	قرض صلائق سند
١٥٩,٢٨٨	١٤٠,٩٣٤	%٢,٠٠	٢٠٢٢ يونيو ١	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة %٧
٣,٢١٤	٣,٠٠٠	%١١,٠٠	٢٠٢٢ أكتوبر ١	قرض جهاز تنمية المشروعات
٦٢,٤٤٥	٦٢,٤٤٥			قرض شركة آية بي فاكتور
١,٥٧٧,٥١٨	١,٦٧٩,٥٠٠			<u>الاجمالي</u>
٤٩٧,٦٦٢	٤٨٧,١٢٨			أرصدة متدالة
١,٠٧٩,٩٠٦	٩٩٢,٣٧٧			أرصدة غير متدالة
١,٥٧٧,٥١٨	١,٦٧٩,٥٠٠			<u>الاجمالي</u>

٤٨- التزامات أخرى

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١	
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	
٢٩٤,٣٧٣	٢٧٦,٩٣١	عونان مستحقة
٢٢,١٢٦	١٦,٥٧٥	إيرادات محصلة مقتماً
١٦١,١٣٧	١٢٧,٠٢٩	مصرفوفات مستحقة
٤٧,١٩٠	٨١,٣٠٠	ضرائب وتأمينات مستحقة
٢٥٠	٢٥١	دائنون توزيعات
١,١١٥,٨٧٨	١,١٤٦,٦٨٤	خصوم تحت الترسيرية
١,١٦١,٤٥٤	١,١٤٩,٥٩٨	<u>الاجمالي</u>

لأن مخصوص التراث عرضه يظل التراث المعرضة للغير مبشرة

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
اللـ جـنيـهـ مصرـيـ	الـ جـنيـهـ مصرـيـ
٤٤,٨٣١	٤٦,٢١٠

الالتزامات مدروـجـةـ بالـمـيزـانـيـهـ عنـ:
المـزاـيـاـ العـلاـجـيـهـ بـعـدـ التـقـاعـدـ

٢٠٢١ ٣١ مارس	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الـ جـنيـهـ مصرـيـ	الـ جـنيـهـ مصرـيـ
٢٠,٢٦٣	١,٣٧٩

المـبـلـغـ المـعـرـفـ بـهـ فـيـ قـيـمةـ الدـخـلـ:
المـزاـيـاـ العـلاـجـيـهـ بـعـدـ التـقـاعـدـ

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الـ جـنيـهـ مصرـيـ	الـ جـنيـهـ مصرـيـ
٤٤,٨٣١	٤٦,٢١٠
٢٢,٩٩١	٤٤,٨٣١
١٠,٨٦١	-
٧,٨٥٩	١,٣٧٩
(٧,٨٨٠)	-
<hr/> ٤٤,٨٣١	<hr/> ٤٦,٢١٠
١٥,٠٠٪	١٥,٠٠٪
٢٢,٩٩١	٤٤,٨٣١
١٠,٨٦١	-
٧,٨٥٩	١,٣٧٩
(٧,٨٨٠)	-
<hr/> ٤٤,٨٣١	<hr/> ٤٦,٢١٠

تـمـثـلـ الـحـرـكـةـ عـلـىـ الـاـلـزـامـاتـ خـلـالـ الـفـتـرـةـ فـيـماـ يـليـ:

تكـديرـ الـاـلـزـامـاتـ فـيـ بـداـيـةـ الـعـامـ

خـسـارـ اـكـتوـرـيـهـ

تكلـفةـ الـعـادـ

مـزاـيـاـ مدـفـوعـةـ

تكـديرـ الـاـلـزـامـاتـ فـيـ نـهـيـةـ الـفـتـرـةـ

الـاـلـزـامـاتـ الـاـكـتوـرـيـهـ الرـئـيـسـيـهـ (الأـسـيـهـ)

مـدـلـ الـعـادـ الـعـسـتـدـمـ فـيـ الـخـصـمـ الـمـزاـيـاـ العـلاـجـيـهـ

تسـويـةـ الـمـيزـانـيـهـ العمـومـيـهـ

الـلـازـامـاتـ الـمـيزـانـيـهـ العمـومـيـهـ

خـسـارـ اـكـتوـرـيـهـ

حسابـ مـزاـيـاـ التقـاعـدـ المعـرـفـ بـهـ فـيـ حـسـبـ الـأـربـاحـ وـ الـخـسـارـ

المـزاـيـاـ المـدـفـوعـةـ

تكـديرـ الـلـازـامـاتـ فـيـ نـهـيـةـ الـفـتـرـةـ

٣١. رأس المال والاحتياطيات

(ا) رأس المال:

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنية مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٢ موزع على ٣٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنية.

- تكيس البنك في عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٨٨/١١ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنية
- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية
- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنية

(ب) الاحتياطيات

* تتمثل الاحتياطيات في ٣١ مارس ٢٠٢٢ فيما يلى:

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ مارس
الف. جنية مصرى	الف. جنية مصرى
١٢٣,٢٥٩	٢٣١,٣٣٣
-	١,٩١٣
٤٣٦,١٤٨	٥٤٣,١٢٢
٢٩,٢٢١	٢٩,٢٣١
١٦٠,٦٢٨	١٢١,٤٤٥
(٩٣)	(٥,٤٧٠)
٢٨,٥٤٣	٢٨,٥٤٣
١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٤٣٢
٩٧٣,١٤٨	١,١٢٥,٥٦٩

- احتياطي المخاطر البنكية العام
 - احتياطي المخاطر البنكية أصول التملكتها البنك
 - احتياطي قانوني
 - احتياطي عام
 - احتياطي القيمة العادلة - استثمارات من خلال الدخل الشامل
 - الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
 - احتياطي خاص
 - احتياطي رأسمالي
- الاجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام:

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج ارصدة احتياطي المخاطر البنكية العام واحتياطي IFRS٩ والاحتياطي الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الاكبر من هذا الاحتياطي لمجانية الخسائر الانتمان المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- احتياطي المخاطر البنكية - أصول التملك:

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي التملكتها البنك وفاءً لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول متوفياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني:

ونقاً للنظام الأساسي بالبنك يتقطيع مبلغ يوازي ١٠% من الأرباح مطرداً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ٥٠% من رأس المال المصدر ومتى تقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة إلى الاقطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر:

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٤٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي وتنقض الأرباح المرحطة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وسوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي متعددة لاعتماد القانون المالية الخالدية وعندما يمكّن ذلك توسيع الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة توسيعها من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٤٣- النقديّة وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة النفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النالية التي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتداء

٢٠٢١ مارس ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٣٥٢,٧٤٩	٤٢٤,١٨١
٣,٣٧١,٩٠٣	٤,٦٢٩,٣٥٣
١١,٧٠٠	١٧١,٢٧٥
٣,٧٣٦,٣٥٢	٥,٢٢٤,٨٠٩

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
أرصدة لدى البنك
أون خزانة ولوحات حكومية أخرى

٤٤- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قصائية

يرجع عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وتم تكريم مخصص لبعض منها ولم يتم تكريم مخصص لبعض القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثانية وعقود التأجير التشغيلي ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ٤٢٤,٠٢٦ ألف جنيه مصرى وذلك طبقاً لما يلى

المتبقى ولم يطلب بعد	المبلغ المسترد	قيمة المساهمة
١٩٣,٤٧٠	٤٤١,٤٨٠	٦٣٤,٩٥١
-	-	-
١٩٨,٦٥٧	٤٤١,٤٨٠	٦٣٤,٩٥١

استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل

استثمارات مالية في شركات ثانية
ارتباطات رأسمالية أصول ثانية
الإجمالي

(ب) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لتفوّقات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلى :

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٥٥٢	٦٩٣
-	-
٣١,٥٤٦	٣١,٢٠٥
٣٢,٩٨	٣١,٨٩٩

لا تزيد عن سنة واحدة

أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
أكثر من خمس سنوات
الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ مارس ٣١
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٧,٣٤٢,٠١٤	٧,٥٣٢,٢٧٣
١,٨٨٦,١٠١	١,٤٩٧,١٤٣
٦٠٨,١٣٥	٨٧٦,١٨٩
٥٩٧,٣١٩	٦٥١,٥٩٣
(٧٢٨,٣٤٥)	(٩٥٤,٩٨٢)
٩,٧٥,٢١٤	١٠,٤١,٢١٥
٢,٦٧١,١٨٤	٢,٨٧٢,٤٤٣
١٢,٣٧٦,٣٩٩	١٣,٤٧٣,٦٥٨

خطابات ضمن

الاعتدادات المستندية (استيراد)

الاعتدادات المستندية (تصدير معززة)

أوراق مقبوله الفرع

بخصم : غطاءات نقدية

الصلبي

ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات انتقامية

الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

• ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم إنهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وإنهاء النزاع أمام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف إلى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حالياً متظول أمام القضاء.

السنوات ٢٠١١-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الإقرارات وفقاً لأحكام القانون.

• ضرائب الدمة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد الالتزامات الضريبية ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقاً للموايد القانونية.

• ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتوريد الضريبية الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من العاملية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ و جاري فحص السنوات من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨.

- تم الربط للضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ، و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الإيجارية و نتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب وقد تم إستهلاكه بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار وسداد الضريبى عن ميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠ في نوفمبر ٢٠٢٠.
- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم في الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.
- **الموقف الضريبي لشركة ايجيت كابيتال القابضة:**
- ضريبة شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

- تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوى رقم ٣٥٧٥٦ تم الانتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوى قضائية.
- ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٧

جارى الفحص

- ضريبة الدعم.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقدير نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علماً بأن آخر سداد بتاريخ ٢٠٢١/١٠ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

- لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- ضريبة شركات الأموال.

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و إحالة الملف الى لجان الطعن لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

تم الفحص وإحاله الملف الى اللجان الداخلية ولم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣

تم الفحص وإحاله الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة على الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيحة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٥

قدمت الشركة الالقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٥ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لاحتى التنفيذية.

- ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٢

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦

اخطرت الشركة بطلب فحص و تم تجهيز متطلبات الفحص و جاري الفحص و لم تخطر الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخه.

- ضريبة الدمة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة، و لم تخطر الشركة نماذج محاسبة من يناير ٢٠١٤ حتى تاريخه.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للإستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

- الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٦/٢٠١٥ للفحص الجزافي وقد تم طلب الفحص الفعلى وفي انتظار قيام المأمور بالفحص .

- تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافي (تقديرى) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥٧٨٥٥,٦ جم ، وتم تقديم الطعن في المواعيد القانونية

- ضريبة كسب العمل.

تم الاتفاق مع المصلحة على الفحص الفعلى وفي انتظار ابلاغنا بتحديد موعد مع مأمور الفحص.

- ضريبة الدمة.

• تم ورود مطالبة للشركة في ٢٠٢١/٥/١١ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٨٢٠ ألف جنيه ، وتم تقديم الطعن في المواعيد القانونية.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً وطبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

طلبت الشركة من المأمورية فحص الشركة الفعلى وعدم الانتظار لاي فحص جزافي وبالفعل تم الفحص الفعلى حتى عام ٢٠١٨ وفي انتظار نتيجة الفحص .

- ضريبة كسب العمل.

تم ورود مطالبة للشركة في ٢٥/٢/٢٠٢١ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٦/٩/٢٠١٣ حتى ٣١/١٢/٢٠١٦ بمبلغ ٤٤٠ ألف جنيه مصرى.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٤/٣/٢٠٢١ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات الازمة لذلك.

- ضريبة الدمة.

تم ورود مطالبة للشركة في ١٤/٣/٢٠٢١ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٦/٩/٢٠١٣ حتى ٣١/١٢/٢٠١٩ بمبلغ ١,٤ مليون جنيه مصرى.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٤/٣/٢٠٢١ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات الازمة لذلك.

الموقف الضريبي لشركة ايجيت كابيتال للاستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ورد الى الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٤-٢٠١٣ و قامت الشركة بالطعن على ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك سنوات ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ و حتى ٢٠١٧ ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

- ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديرى عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديرى عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة.

- ضريبة الدمة.

بالاطلاع على ملف الشركة لدى مأمورية الضرائب تبين وجود نموذج فحص تقديرى لضريبة الدمة عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩

وقد قامت الشركة بالطعن عليه

- ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا العالمية القابضة:

- ضريبة شركات الاموال.

الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

- ضريبة كسب العمل.

تم ورود مطالبة للشركة في ٨/٢٠٢٠ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ١/١/٢٠١٣ حتى ٣١/١٢/٢٠١٨ بمبلغ ٣٩٥ ألف جم .

- تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ (في المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.
- ضريبة الدمة.
 - لم يتم فحص ضريبة الدمة منذ بداية النشاط حتى الأن.
 - الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:
 - ضريبة شركات الأموال.
 - الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
 - تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ولم يرد خطاب رسمي بذلك وجارى طلب الفحص الفعلى لهذه السنوات.
 - ضريبة كسب العمل.
 - تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه قد تم فحص الشركة جزافى عن الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ وتقدير ضريبة بمبلغ ٩,١ مليون جنيه ولم يرد للشركة اي خطاب رسمي بذلك نتيجة عدم الاستدلال عن العنوان وجارى طلب الفحص الفعلى للشركة .
 - ضريبة الدمة.
 - لم يتم فحص ضريبة الدمة منذ بداية النشاط حتى الأن.
 - الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:
 - ضريبة شركات الأموال.
 - تتمتع الشركة ياعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٢٠١١ ديسمبر ٢٠١١ .
 - الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
 - تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.
 - عن عام ٢٠٠٩
 - تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.
 - ٢٠١٨-٢٠١٠
 - تم تقديم المستندات و تم الفحص و في انتظار نتيجة الفحص
 - ضريبة كسب العمل.
 - من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
 - تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.
 - ٢٠٢٠-٢٠١٧
 - تم الفحص الفعلى و تم الطعن على نتيجة الفحص خلال المدة القانونية
 - ضريبة الدمة.
 - من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠
 - تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٣٦. صناديق الاستثمار:

(ا) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخير:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم يادارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظة الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمتها الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٢,٣٢ جم) ل مباشرة نشاط الصندوق ، ويبلغ إجمالي عدد الوثائق القالمة بالصندوق في نهاية مارس ٢٠٢٢ عدد ١٠٨,٥٦٦ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧١١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٢,٩٥ % من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٤٣,٩٠ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ١٤,٨ ألف جنيه عمولة الإدارة حتى نهاية مارس ٢٠٢٢ ، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني - النقدى:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم يادارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظة الأوراق المالية منذ ٢٠٢١/١٠/١ ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) ل مباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تركى ، ويبلغ إجمالي عدد الوثائق القالمة بالصندوق في نهاية مارس ٢٠٢٢ عدد ١,٣٣٥,٩٦٨ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهي تمثل نسبة ٢,٩٥ % من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٤٤٥,٤٩١١ جنيه ويبلغ إجمالي قيمة العمولات ٦٥١,٢ ألف جنيه حتى نهاية مارس ٢٠٢٢ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم يادارة الصندوق شركة برام انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) ل مباشرة نشاط الصندوق، ويبلغ إجمالي عدد الوثائق القالمة في نهاية مارس ٢٠٢٢ عدد ٥٢,٢٩٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٥,٦١ % من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية مارس ٢٠٢٢ مبلغ ١٧٢,٩٦٢٣ جنيه ويبلغ إجمالي قيمة العمولات ١١,٥ ألف جنيه حتى نهاية مارس ٢٠٢٢ ، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٧ . أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.
- في ظل تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي ب نهايتها للتتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والاضمحلات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة ثلاثة أشهر من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة المالية من ١ يونيو ٢٠٢٠ إلى ٣١ مارس ٢٠٢١ (تسعة أشهر) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.
- حتى تصبح الأرباح والخسائر عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ (ثلاثة أشهر) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثلاثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١ (ثلاثة أشهر) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ ج و ٣٨ ح بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية".

٣٨ . أحداث هامة:

- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذي الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ . و يسرى هذا القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي المصري ، و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ، و مجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو مدد أخرى لا تجاوز سنتين علماً بأن البنك بقصد دراسة مواد القانون واللائحة التنفيذية حين صدورها واتخاذ اللازم في ضوء تلك الدراسة .
- انتشرتجائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد-١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الى حالة من عدم التأكيد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد سواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا المستجد بدءاً من تحليل الآثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديد القطاعات المتاثرة سلباً وتلك حيادية التأثير به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك ونتائج الاعمال هذا وقد قام البنك خلال الربع المالي المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة نماذج تصنيف عملاء الائتمان بالبنك و الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع التحقق من سلامة المنهجية المستخدمة وذلك بالاعتماد على محددات أساسية في التقييم كمخاطر الدولة و الصناعة و السيولة و النشاط و آية متغيرات أخرى قد تؤثر بشكل مباشر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- في إطار جهود البنك للتتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم استصدار موافقات الجهات الرقابية على تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية في الأول من يناير وتنتهي ب نهايتها.

٣٩. الأحداث اللاحقة:

صدر قرار رئيس الوزراء بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ بشأن تعديل معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المتربطة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية)" وذلك في ضوء تدخل البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة وتحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢ والبنك بقصد دراسة هذا التعديل وتحديد آثار تطبيقه.